أثرُ المعارضة على تطور النظام البرلماني في العراق

د. محمد يوسف محيميد

Impact of the opposition on the development of the parliamentary system in Iraq.

الكلمات الافتتاحية :
أثرُ، المعارضة ، تطور، النظام البرلماني ، برلمان جمهورية العراق

Keywords :
Impact , the opposition , the development , the parliamentary system , Iraq.

Abstract

In our research, we are trying to illustrate the impact of the opposition on the development of the parliamentary system in Iraq by looking at what the opposition is, its functions and its role in the democratic system through the means it possesses to correct the performance of the authorities, while explaining why it is weak in this important role.

الملخص

نحاول في بحثنا هذا بيان اثر المعارضة على تطور النظام البرلماني في العراق من خلال البحث في ماهية المعارضة ووظائفها، ودورها في النظام الديمقراطي من خلال ما تمتلكه من وسائل تؤهلها للقيام بتصويب اداء السلطات، مع بيان سبب الوهن في هذا الدور المهم .

مقدمة

اولا: أهمية البحث إن دراسة موضوع المعارضة واثره في النظام البرلماني يحتل اهمية بالغة، إذ يوضح المعارضة ذاتها من خلال تحديد مفهومها و بحث نظامها القانوني، اضافة الى بيان دورها في النظام البرلماني المتمثل في معارضة السلطة وايجاد نوع من التاثير في الحياة السياسية من خلال مهمتها في تصويب الاداء لمنعها- أي الحياة السياسية- من الجمود، وهذ ما سيكون له اثر على العملية السياسية وكذلك يساهم في بناء دولة المؤسسات.

ثانيا: مشكلة البحث: إن نجاح دور المعارضة في تحقيق الاهداف المنشودة منه يتوقف في الدرجة الاساس على مدى واقعية المعارضة، وذلك من خلال وجود معارضة حقيقة لا صورية، ولعل واقع الحياة السياسية في العراق أثبت ضعف دور المعارضة بسبب عدم جديتها؛ إذ تتكون المعارضة من اعضاء مشاركين في السلطة الامر الذي يلغي اي اهمية لهذا الدور؛ لان اعضاء السلطة والمعارضة هم ذات الاشخاص.

ثالثا: منهجية البحث: اتبعنا في بحثنا هذا على المنهج التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية التي تنظم عمل المعارضة البرلمانية وبيان مواطن القوة والضعف في تلك النصوص، اضافة الى الاخذ بآراء الفقهاء حول الموضوع، للوصول الى النتائج المرجوة من هذا البحث.

رابعا: خطة البحث :من اجل الوصول الى ما تقدم سنقسم بحثنا الى ثلاثة مطالب ارتأينا في المطلب الاول التعريف بالمعارضة ووظائفها ، اما المطلب الثاني فسوف يكون لمفهوم التعددية الحزبية على اعتبار ان المعارضة ترتبط ارتباطا وثيقا بالتعددية الحزبية، أما المطلب الثالث فسنخصصه لرقابة المعارضة السياسية للحكومة، وسنخلص الى خاتمة نلخص فيها اهم ما توصلنا اليه من استنتاجات وتوصيات والله ولي التوفيق.

المطلب الأول : مفهوم المعارضة السياسية ووظائفها : يتباين مفهوم المعارضة السياسية ووظائفها باختلاف المكان والزمان لأنها وكما ذكرنا سلفاً ترتبط بالسلطة وطبيعة النظام السياسي القائم، وبالرغم من أن المعارضة قد ظهرت كظاهرة رفض سياسي مع بزوغ الديمقراطية غير المباشرة في أوربا منذ العام ١٨٢٦ وخصوصاً في بريطانيا [١] . الا ان مفهوم المعارضة يعد اليوم من المفاهيم الحديثة اذ لم تكن متداوله في البحث الدقيق والشامل سابقاً من قبل الباحثين والمهتمين في مجال علم السياسة، اما في وقتنا الحاضر فيلاحظ أن المفكرين بدأوا يهتمون بالبحث والتحليل عن مفهوم المعارضة ومدى تأثيرها في النظام السياسي [٢] أن مفهوم المعارضة السياسية الذي سنتناوله في هذه الدراسة هو الذي ينطلق من زاوية المفهوم السياسي اي المعارضة التي تختلف مع السلطة السياسية الحاكمة وتقف أزائها موقف الضد ضمن الأطر القانونية والدستورية. وعليه سوف نقوم بتقسيم هذا المطلب الى فرعين التالين يتضمن الفرع الاول مفهوم المعارضة السياسية والفرع الثاني يتضمن وظائف المعارضة السياسية ٠

الفرع الأول : مفهوم المعارضة السياسية (Political opposition) تعرف المعارضة ضمن الاطار العام للمفهوم السياسي بأنها الرأي او الاتجاه الاخر، فالحياة السياسية تتكون من طرفين اساسيين الاول يكون داخل السلطة (الحكومة) والاخر خارج السلطة (المعارضة)، وقد تكون المعارضة ضمن اطار حزبي او تأخذ نمط الحركة التي تكون لها اهداف خاصة وتتسم بمناهضتها للنظام السياسي (الحكومة) [٣] ووفق هذا الاطار يعرف اشرف مصطفى توفيق المعارضة السياسية بأنها "مظهر من مظاهر الحكم الذي ينقسم بين طرفين احدهما يكون في السلطة (الحكومة) والاخر خارج السلطة (المعارضة)، اي ان المعارضة تعبر عن القوى غير المساندة للحكومة والتي تقف موقف الضد او الرفض منها". [٤] ويلجأ كل من الحكومة والمعارضة الى القاعدة الشعبية للاحتكام فيما بينهم هذه القاعدة تتمثل بالانتخابات العامة التي هي الحكم الفاصل بين الطرفيين المتنافسين ليتم حسم الموقف، فالطرف الذي يحظى بالأغلبية يكون في سدة الحكم اما الطرف الذي يحظى بالأقلية يكون في دور المعارضة وهنا تصبح معبرة عن لسان حال الاقلية في البرلمان وتقوم بالعمل واعداد البرامج والخطط لاجل توسيع قاعدتها الشعبية من اجل ضمان فوزها بالأغلبية في الانتخابات القادمة وهذا يمثل الدافع والهدف لأي جماعة سواء كانت حزباً او حركة لإجراء عملية التغيير لتتحول هذه المعارضة الى موقع اخر مستقبلاً وهو موقع السلطة والمسؤولية (الحكومة) [٥] . وهنا يلاحظ ان مفهوم المعارضة يختزل بنشاط الاحزاب فقط بالقول "أن استخدام مفهوم الاحزاب السياسية هو التنظيم المناسب للتعبير عن المعارضة السياسية في النظم الديمقراطية" [٦]. وقد تتمثل المعارضة بحزب سياسي واحد او مجموعة احزاب تعمل وتمارس نشاطها وفق انماط متعددة فقد يكون عملها وفق قانون تشرعه مؤسسات الدولة الرسمية (البرلمان) وهذا ماهو قائم في الدولة

التي تأخذ بالنظام الديمقراطي في ادارة الدولة ومثل هذه الانظمة تؤسس لمبدأ تداول السلطة بالطرق السلمية، اذ المعارضة وفق هذا الاطار هي "القوة والمجموعات والاحزاب التي تعارض النظام السياسي العام في اطار عملية التداول السلمي للسلطة" [8](٧) كما وتلعب المعارضة دور (قوة توازن)* ضرورية في المجال السياسي وهنا تقوم بدور مهم جداً في صناعة الاستقرار السياسي وتحقيق التداول السلمي للسلطة في المجتمعات الحديثة.
(٨)وحسب ما ذهب اليه فريق من الباحثين والكتاب المهتمين ببيان مفهوم المعارضة السياسية والذين اوجدوا ارتباطاً كلياً ووثيقاً بين نظام الحكم و المعارضة السياسية، اذ تأخذ الأخيرة شكلها وملامحها وفق طبيعة تعامل هذا النظام معها وحسب هذا التوجه تأخذ المعارضة السياسية معنيين: (٩)

أولاً: المعارضة السياسية في معناها العضوي او الشكلي هي الهيئات التي تراقب عمل الحكومة وتوجه الانتقادات لها لأجل كسب اصوات الناخبين وحصولها على الاغلبية المطلوبة للحلول محل الحكومة السابقة ويتم ذلك من خلال استخدامها الوسائل القانونية والدستورية مثل السؤال والاستجواب واللجان التحقيقية، وحسب هذا المعنى اذا نجحت المعارضة في تحقيق هدفها وتحصل على اكبر عدد من اصوات الناخبين فأنها تتولى السلطة في اعقاب اجراء انتخابات جديدة.ثانياً: المعارضة السياسية في معناها المادي او الموضوعي هي النشاط الذي يتجسد في رقابة سياسات وعمل الحكومة والاستعداد للحلول محلها، فيقال لكل فرد (المواطن) حق معارضة سياسة الحكومة ويمارس رقابته من خلال وسائل متعددة اهمها الاحزاب السياسية وجماعات الضغط والرأي العام والاعلام التقليدي والالكتروني.ويؤخذ على هذين المعنيين في توضيح مفهوم المعارضة ان الهيئات التي تراقب عمل الحكومة تؤدي نفس الدور في المعنيين الشكلي والعضوي، اضافة الى ان المواطن الذي يعارض سياسة الحكومة في المعنى العضوي لايمكن ان تكون معارضته حقيقية ومؤثرة اذ لم تكن ممثلة في تنظيمات وهيئات تؤدي عمل المعارضة في اطار مؤسسات الدولة وبخلاف ذلك يكون مفهوم معارضته ضمن الاطار الاشمل وهو المخالفة والرأي الاخر (١) ومن خلال ما تقدم يمكن القول ان المعارضة السياسية تتعد صورها بحسب الاساليب والتوجهات التي تقوم عليها، فيمكن ان تكون داخل النظام السياسي(السلطة التشريعية) وتعمل وفق الاليات والاطر القانونية والدستورية وتسعى لتقييم سياسة الحكومة وبرامجها المزمع تنفيذها ومتابعتها وتشخيص مكامن الخلل في عملها، اما اذا كان عملها خارج النظام السياسي فان هدفها الاساسي هو اسقاط الحكومة والحل محلها لتتسلم زمام السلطة لأجل تحقيق اهدافها وتترجم اهدافها الى واقع ملموس وعلى اساس هذا المفهوم فان المعارضة السياسية هي : (١) أولاً: نشاط شرعي تقوم به الاحزاب والحركات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية ضمن التركيبة المؤسسية للنظام السياسي.ثانياً: تعد المعارضة السياسية امر ضروري لمنع احتكار السلطة وتركيزها في يد نخبة سياسية ضيقة وفئة اجتماعية معينة.

ثالثاً: تعد حق طبيعي يمارسه المواطنين، ومصدر اختلاف وتعارض الآراء والمصالح وتعدد الجماعات.

الفرع الثاني : وظائف المعارضة السياسية :أن من ابجديات العملية السياسية اليوم وحقيقتها هو وجود معارضة سياسية سواء كانت فاعلة وواضحة النهج والمعالم او انها قد تكون ضعيفة بعض الشيء خصوصاً فيما يتعلق بالوعي الجمعي* لاسيما في بعض الدول العربية التي لم تشهد حياة سياسية منظمة وقائمة على اسس صحيحة وانما بقيت السياسة فيها جانباً يحتكره الحاكم ومنعت فيها التعددية الحزبية بقوة التشريع، الا ان التحولات السياسية لعبت دور اساسي في بروز دور المعارضة السياسية والتي يعد تحقيق التوازن السياسي والاجتماعي بين الدولة والمجتمع من ابرز وظائفها لأنه يشكل البنية التحتية للاستقرار والسلم الاجتماعي والسياسي [1] وتمارس المعارضة السياسية من خلال وجودها في البرلمان عدة وظائف لعل ابرزها: [1] أولاً: الرقابة السياسية على اعمال الحكومة: وتعد من ابرز مهام المعارضة فهي تمثل الجهاز الرقابي على اعمال الوزراء وتعمل على تقييم ادائهم من خلال عضويتها في اللجان البرلمانية المختلفة، وتتجسد هذه الرقابة من خلال اليات متعددة منها: [1]

١. حق السؤال: ويراد به قدرة ممثلي المعارضة ان يتقدموا بسؤال او مجموعة اسئلة للوزراء تتعلق بأعمال وزاراتهم وذلك بحسب الاليه التي يحددها النظام الداخلي للبرلمان، ويجب ان لا يأخذ النقاش منحى موسع لأن النقاش يكون محصور بين النائب موجه السؤال والوزير الذي وجه اليه السؤال، وللنائب الحق ان يحول السؤال الى استجواب في حال لم يقتنع بأجوبة الوزير.
٢. الاستجواب: ويقصد به محاسبة احد الوزراء او الوزارة بأكملها عن سلوك معين يتعلق بالمسائل العامة، والاستجواب هنا يأخذ معنى النقد او الاتهام لسياسة وزارة معينة مما يجعله اكثر خطورة من السؤال البرلماني، ويترتب عليه طرح الثقة بالوزير المستجوب او بالحكومة بأكملها في حال ثبت تقصيرها او ادانتها وهنا تثير المسؤولية الوزارية هل هيه تضامنية او فردية.*

المسؤولية الفردية: ويقصد بها تقرير مسؤولية احد الوزراء بسبب تصرف ما يتعلق بعمل وزارته ويترتب على ذلك سحب الثقة من الوزير بمفرده وليس الوزارة بأكملها.

٣. التحقيق البرلماني: ويعني سلطة البرلمان في تشكيل لجان خاصة من بين اعضائه من اجل التحقيق في اي موضوع يتصل بعمل الهيئات العامة في الدولة او في حال توجيه اتهام لاحد الوزراء . ومن خلال عمل اللجان التحقيقية يستطيع البرلمان تقييم عمل الجهاز الاداري للدولة وكشف العيوب ان وجدت .

ثانياً: الرقابة على التشريع المفوض للحكومة: ان مهام المعارضة لا تتوقف عند تشريع

القانون فقط وانما يستمر عملها في مراقبة الطريقة التي فسر فيها القانون من قبل الحكومة ومدى صحة تطبيقه ومحاسبة المتجاوزين على مضمون التشريع [١] فالمعارضة البرلمانية النشطة في مجال التشريع ومراقبة تعد عنصراً اساسياً في نظام الديمقراطي وتعزيز الديمقراطية التشاركية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من خلال دورها في الصياغة والتعديل وبالتالي تحسين النتاج التشريعي [١]

ثالثاً: الرقابة المالية : تمارس المعارضة السياسية دوراً مالياً مهماً في المجلس النيابي ويتمثل في اقرار او رفض الموازنة المالية العامة للدولة والمقترحة من قبل الحكومة (السلطة التنفيذية) وهذا الدور يمكن المعارضة من لعب دور المراقب على ابواب الصرف والايرادات المتحققة من الاعمال والخدمات التي تقدمها مؤسسات الدولة المختلفة [١]

رابعاً: تحقيق الاستقرار السياسي: تلعب المعارضة السياسية دور مهم في تحقيق الاستقرار السياسي من خلال نقل الصراعات السياسية والحزبية الى داخل قبة البرلمان وتمنع القوى السياسية بمختلف توجهاتها ومسمياتها من ان تعبر عن مطالبها واهدافها خارج قواعد الديمقراطية والسلم المجتمعي. خامساً: اقتراح البدائل للحكومة : وتعني قيام احزاب المعارضة بتقديم بدائل ومقترحات وسياسات عامة للحزب الحاكم ، بمعنى تقديم بدائل واقتراحات ذات مصداقية ونتائج مدروسة وهذا من شأنه ان يعمل على تعزيز مبدأ المسؤولية التضامنية لدى النواب والاحزاب السياسية (الحاكمة والمعرضة) وكذلك يعزز الوظيفة المؤسساتية *للمعارضة السياسية [١]

من خلال ما تقدم يمكن ان نستخلص ان المعارضة السياسية ومن خلال وظيفتها تساهم في ترصين النتاج التشريعي وتعمل على تحسين جودته وتساهم بشكل فعال في تطوير القوانين وجعلها متماشية مع متطلبات المرحلة الراهنة وتعمل على تحقيق الاستقرار السياسي المجتمعي للدولة . المطلب الثاني: مفهوم الاحزاب السياسية : ان مفهوم الحزب السياسي يختلف حسب البيئة السياسية والاجتماعية التي نشأ خلالها ، فالحزب هو انعكاس لواقع اجتماعي معين ولد خلاله، وان كلمة حزب قد عرفت منذ القدم وكانت تعبيراً عن وحدة الرأي، اما الحزب في وقتنا الحاضر فاصبح له مفهوم معين وعناصر محددة فهو اليوم جهاز منظم يسعى للوصول الى السلطة ومن ثم المحافظة عليها . [١] وعلية سوف نقوم بتقسيم هذا المطلب الى الفرعين التالين يتضمن الفرع الاول تعريف الاحزاب السياسية اما الفرع الثاني يتضمن وظائف الاحزاب السياسية

الفرع الاول : تعريف الاحزاب السياسية (Political Parties) : لم يتمكن الكتاب والباحثين والمهتمين في مجال دراسة الاحزاب السياسية من صياغة تعريف شامل لها بسبب اختلافهم في بيان العنصر الرئيسي الذي يقوم عليه الحزب السياسي، ورغم اتفاق الجميع على ان الهدف الرئيسي الذي يسعى الحزب لتحقيقه هو الوصول الى السلطة والحفاظ عليها الا انه يلاحظ تعدد التعريفات وتنوعها ربما يعود ذلك لاختلاف وسيلة تحقيق هذا الهدف [٢] ويعد تعريف ادموند بيرك (Edmund Burke) من التعاريف الشائعة

للحزب السياسي اذ عرفه بانه "مجموعة من الافراد متحدين بمسعاهم الموحد مستهدفين تحقيق الصالح العام على مبادئ موحدة اتفقوا عليها" وهنا يلاحظ انه اعطى الاسبقية للمبادئ التي يؤمنوا بها اعضاء الحزب اضافة الى تميزه من خلال هذا التعريف بين (الحزب) و(العصبة)* . فالعصبة تعمل على تحقيق المصالح الشخصية اي انها عمل سيء . بينما الحزب يسعى لتحقيق الصالح العام فهو عمل جيد [٢] اما اوستن رني Austin Rennie) (فقد عرف الحزب بانه "جماعة منظمة ذات استقلال ذاتي تقوم بتعيين مرشحيها ،وتخوض المعارك الانتخابية على امل الحصول على المناصب الحكومية وللهيمنة على خطط الحكومة" [٢] . ان هذا التعريف يتوافق على حد كبير مع الفقه الليبرالي الغربي الذي يربط وجود الاحزاب بسعييها للحصول على السلطة بالطرق ووسائل الدستورية اذ عرف جيوفاني سارتوري (Giovanni sartori) الحزب بانه "جماعة سياسية تتقدم للانتخابات وتكون قادرة على ان تقدم من خلال تلك الانتخابات مرشحين للمناصب العامة" [٢] وعلى عكس توجه الاحزاب الليبرالية نرى الكثير من الاحزاب الشيوعية وغيرها من الاحزاب التي تتصف بصفة الثورية تستخدم اسلوب القوى للوصول الى السلطة وهوا ما يتناقض مع خصائص الدولة القانونية التي توجب اعتماد القواعد الدستورية للوصول الى السلطة [٢] اما الفكر الاشتراكي فهو يرتكز على ان الحزبية هي تشارك مجموعة من الافراد في تحقيق نصر لأفكار محددة تركز على مجموعة مبادئ منها المحاسبة ، المسائلة ،الشفافية، المشاركة ، كما تركز على التعاون العامودي للهيئات الداخلية للأحزاب [٢] ، وهذا يتفق مع تعريف جورج بيردو (Georg Burdeau) الذي يعرف الحزب السياسي بأنه "هو كل تجمع بين الاشخاص يؤمنون ببعض الافكار السياسية ويعملون على انتصارها وتحقيقها ، وذلك بجمع اكبر عدد ممكن من المواطنين حولها والسعي للوصول الى السلطة ،او على الاقل التأثير على قرارات السلطة الحاكمة. [٢] لذا يمكننا القول خلال هذا التوجه ان الحزب هو مجموعة من الاشخاص يحاولون بشكل منظم الوصول الى السلطة اذ لايمكن صياغة تعريف للحزب السياسي دون الالتفاف الى هذا العامل اذ انه يعد القاسم المشترك بين جميع الاحزاب، الا ان الجانب الوظيفي للحزب وعلى الرغم من اهميته لايمكن الاعتماد عليه وحده في وضع تعريف للحزب فالأخير لايقف عن حد تولي الحكم بل يقوم الى جانب ذلك بوظائف اخرى متعددة مثل تنظيم الحملات الانتخابية ، وتنظيم عمل المعارضة ، وممارسة الضغط على الحكومة. [٢] وتأسيساً على ذلك سنتبنى تعريف يستند الى الاطر القانونية والدستورية للوصول الى السلطة ، وعليه يمكن تعريف الحزب السياسي بانه "جماعة من الافراد تربطهم مبادئ ومصالح مشتركة ، في ظل اطار منظم، لغرض الوصول الى السلطة او المشاركة فيها لتحقيق اهدافهم خدمة للصالح العام ومن خلال الوسائل الدستورية" [٩] فالحزب الساسي يرتكز على [٢]
١.مجموعة من الافراد ينظمون بصورة طوعية الى الحزب ويعتقدون بمبادئه وينشرونها .
٢.يحتوي منهج محدد يمثل المبادئ الذي يؤمن بها اعضاء الحزب.

٣.وحدة التنظيم الذي ينظم الاعضاء.
٤.وحدة القيادة.
٥. السعي للوصول الى الحكم او المشاركة فيه.

الفرع الثاني: وظائف الأحزاب السياسي :تؤدي الاحزاب السياسية مجموعة من الوظائف الاساسية المتعارف عليها في النظم السياسية وبغض النظر عن موقعها سواء كانت في السلطة ام في المعارضة، وذلك بوصفها مؤسسات سياسية تؤدي مهام تجاه المجتمع الذي نشأ فيه وتمارس نشاطها من خلاله مع الاخذ بنظر الاعتبار المبادئ الذي ينتهجها الحزب والافكار التي يضعها موضع التنفيذ[٣] فالحزب السياسي يترجم الواقع المعيشي في البيئة التي تكون فيه ولادته، فالوظائف التي تؤديها الاحزاب تختلف من مجتمع لاخر حسب الاوضاع ومدى التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لكل مجتمع .لذا فأن تناول موضوع وظائف الاحزاب السياسية يتطلب تقسيم الموضوع على النحو الاتي:[٣]

اولاً: وظائف الاحزاب السياسية في البلدان المتقدمة.
ان اساس عمل الاحزاب في البلدان المتقدمة يتمثل بكونها اجهزت صراع تسعى الى تولي السلطة بالطرق السلمية تترجم اهدافها وبرامجها الى واقع ملموس وهذا الصراع يجري في اطار الانتخابات وصولاً الى تولي الحكم وهذه العملية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنظام الديمقراطي الذي يوفر مناخ صحي للقيام بهذه العملية بمجملها، وقد حدد اوستن رني (Austin Rennie) وظائف الاحزاب السياسية في المجتمعات الغربية المتقدمة على النحو الاتي:[٣]
١. ترشيح الكوادر السياسية.
تعد هذه الوظيفة من الوظائف التقليدية للأحزاب السياسية، فالفرد لكي يتم انتخابه يجب ان يكون مرشحاً والاحزاب تعد المكان الطبيعي لهؤلاء المرشحين، وغالباً مايقوم قادة الاحزاب بأختيار المرشحين والتأكد من قدراتهم وكفاءتهم لخوض الانتخابات ليمثلو امام الناخبين اسم الحزب، فالأخير يعد اساس التنشئة السياسية ومدرسة تقوم بتدريب السياسيين وتزويدهم بالمعرفة والخبرة اللازمة لتخريج سياسيين كفوئين قادرين على تمثيل الحزب في الانتخابات او تولي وظائف عامة في مؤسسات الدولة.
٣ – خوض المعارك الانتخابية.[٣]
أن الانتخابات هي المضمار الحقيقي الذي تمارس الاحزاب السياسية نشاطها من خلاله، اذ تمارس دوراً كبيراً من خلال حث مؤيديها وانصارها على المشاركة الفاعلة في الانتخابات والتصويت لمرشح الحزب ومحاولة الحصول على اكبر عدد ممكن من المقاعد البرلمانية.
تنظيم المعارضة.[٣]

٣ – ان الهدف الاساسي للحزب هو الوصول للسلطة او محاولة التأثير على سياسات وقرارات السلطة الحاكمة عندما يكون الحزب في جبهة المعارضة، لذا فأن للمعارضة السياسية دور مهم في الحياة السياسية خصوصاً عندما توجد وسائل قانونية مشروعة يمكنها ممارسة اعمالها من خلالها. فمعظم الانظمة السياسية في البلدان المتقدمة هي ليست أنظمة جامدة وانما تقبل التغيير وتشجع البرامج السياسية المختلفة، فالحزب الحاكم يستطيع ان يفرض اتجاهاته وبرامجه الا انه يتقبل النقد الموجه له من احزاب المعارضة والتي يكون عملها من خلال وسائل الاعلام سواء كانت التقليدية منها او الالكترونية (وسائل التواصل الاجتماعي) لتشخيص مواطن الخلل من اجل اثارة الرأي العام ضد سياسات الحكومة، لذا فان احزاب السلطة تشعر دائماً انها تحت المراقبة الامر الذي يمنعها من اساءة استعمال السلطة ومن هنا تأتي اهمية وظيفة تنظيم المعارضة.

٤ – تكوين وتوجيه الرأي العام.[٣]

يعد تكوين الرأي العام* من الوظائف المهمة التي تؤديها الاحزاب السياسية، اذ يقع على عاتقها ضرورة توعية المواطنين بأن مصالحهم الفردية ترتبط ارتباط وثيق مع المصلحة العامة، وهذا يتطلب اسباغ صفة سياسية على مطالب المواطنين وصياغة تطلعاتهم الفردية صياغة عامة، لذا يتعين على الحزب السياسي ان يعمل على مزج المطالب الفردية بمقتضيات المصلحة العامة، وهنا تتبلور اهمية ممارسة الحزب لهذه الوظيفة والتي تنعكس ايجاباً على استقرار الرأي العام وحصر التوتر في الساحة المجتمعية للبلاد، فبدون الاحزاب يبقى الرأي العام مضطرب ومتغير.

ثانياً: وظائف الاحزاب السياسية في بلدان العالم الثالث.[٣]

أن البنية الاجتماعية والاقتصادية في هذه البلدان تختلف عن البلدان المتقدمة، كون ان السمة البارزة لبلدان العالم الثالث هي التخلف وهذا يستدعي سعي الاحزاب الى محاولة تغيير هذا الواقع، فالأحزاب هنا ليست ادوات برلمانية بقدر ماهية اداة تغيير وتطور وهذا ينطلق تحديداً على الاحزاب الجماهيرية *والتي تؤمن بالتغيير والذي لا يكون الا من خلال الجماهير ولمصلحة الجماهيرية.

ويمكننا تحديد وظائف الاحزاب السياسية في هذه البلدان بالنقاط الاتية:[٣]

١. أنها طليعة امنت بالتغيير وظيفتها انها اداة صراع سلمي او عنف تهدف الى تغيير الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة.
٢. وظيفة الاحزاب تتعدى الحدود السياسية والمهام التقليدية لأي حزب سياسي.
٣. تعد مدارس تعمل على تخريج دورات ذات دراية ومعرفة سياسية لكل الاشخاص المنتمين لها.
٤. احزاب زعامة وكارزمه ودور الزعيم تطغى على هذه الاحزاب لاسيما في نمط الحزب الواحد، وقد يختزل دورها في شخصية الزعيم وينتهي هذا الدور بوفاته.
٥.

المطلب الثالث : رقابة المعارضة السياسية للحكومة

الرقابة كلمة مشتقة من الفعل (رقب) وهي على وزن (فعالة) إي حراسة ، وتعني التحفظ والحراسة ، وتأتي (تراقبة) بمعنى الربوة والمكان العال الذي يشرف على ما دونه من الإمكان( )، وقد وردت كلمة رقابة في القرآن الكريم في قوله تعالى ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد( )، وقوله تعالى "ان الله كان عليكم رقيبا"( )، وهي في الاصطلاح تعرف بانها وسيلة بيد جهة معينة صاحبة قوة تتولى الإشراف والمتابعة على الجهة التي انيطت بها الأشراف عليها وذلك للتأكد من سير العمل والالتزام بالخطة الموضوعة وتحقيق الأهداف المرجوة( )، كما عرفت بأنها " عمل أساسي من إعمال الإدارة تستهدف التأكد من أن الموارد المتاحة تستخدم أفضل استخدام ممكن لتحقيق الأهداف التي تسعى الإدارة لتحقيقها( ) كما تعني الرقابة بانها مجموعة من السلطات التي تستعملها الدولة بقصد ضمان احترام القانون من جانب المنظمات الخاضعة للرقابة بقصد حماية المصالح العام في هذا المجال( )، ومن خلال التمعن في التعريفات المتقدمة يظهر جليا أن الرقابة حق يمنحه القانون لجهة ما بقصد المتابعة والاشراف على أداء السلطة التنفيذية باستخدام آليات وأدوات تقوم عملها وتحقق الصالح العام . وعند النظر في جدلية العلاقة بين المعارضة السياسية من جهة والحكومة وشخوصها وادائهم من جهة أخرى ، فالظاهر أنها تتأطر وفقا للقواعد الدستورية المنظمة لعمل كل منها المعارضة والحكومة) ، فما الأخيرة الا مؤسسة سياسية تمارس أعمالها وفقا للقواعد الدستورية والتي هي ذاتها تحدد علاقتها بالمؤسسات السياسية الأخرى العاملة داخل الدولة ومنها مؤسسة المعارضة السياسية . ومن بداهة القول أن القواعد الدستورية ماهي الا قواعد قانونية تأتي لتنظيم السلوك الاجتماعي ، حالها في ذلك حال كل من التشريع العادي والفرعي ، لذلك يفترض أن تستمد المعارضة السياسية أصل وجودها في وجود الحاجة الاجتماعية ، زيادة على الحاجة السياسية واللذان يفرض وجودهما تحقيق التوازن والاستقرار في المجالين الاجتماعي والسياسي ( )

، ويكمن دور المعارضة السياسية الرقابي تجاه الحكومة في محورين أساسين يتمثلان في الدور البرلماني المعارض للعمل الحكومي من جهة والرفض الشعبي المخرجات الأداء الحكومي ، وعلية سوف نقوم بتقسيم هذا المطلب الى الفرعين التالين يتضمن الفرع الاول الرقابة البرلمانية ويتضمن الفرع الثاني الرقابة الشعبية

الفرع الأول : الرقابة البرلمانية : تمتاز المعارضة بصلة وطيدة بالمبدا الدستوري المشهور بمبدأ الفصل بين السلطات " وتأتي هذه الصلة من خلال وقف القوة بالقوة ضمن مؤسسات الدولة ، وذلك بمعارضة كل منها للأخرى (التشريعية والتنفيذية) فهي معارضة داخل أجهزة الدولة( )، مفادها رقابة متبادلة ضمن حدود معينة واحترام

للاختصاصات الوظيفية المنوطة بكل سلطة من سلطات الدولة ، كل ذلك وفقا للأطر الدستورية والتشريعية النافذة. إذ تفترض النظم الديمقراطية وجود معارضة سياسية قوية تناط بها مهمة انتقاد العمل الحكومة من خلال مساحة برلمانية واسعة ضد ما تبديه الحكومة من أداء ينم عن استبدادية او وحدوية في الرؤى ، ولعل ما يقوى هذا النوع من المعارضة يتمثل بوجود برلمان منتخب من قبل الشعب والذي بوصفه يعد مصدر للسلطات ، ثم تمتع هذا البرلمان بسلطات حقيقية تتيح له الاشتراك الفعلي في إدارة شؤون البلاد لاسيما التشريعية منها( ) ، إذا توجد علاقة عكسية بين هيمنة السلطة التنفيذية والتراجع المفترض للسلطة التشريعية اتجاهها من جهة وبين قوى المعارضة البرلمانية ودورها في تقويم العمل الحكومي من جهة أخرى ، واية كان تعاظم الدوالذي يكتنف المعارضة البرلمانية للعمل الحكومي ، فإنها تضطلع بشكل نسبي في كل النظام الرئاسي من جهة والنظام البرلماني من جهة أخرى ، وهو ما سنبينه في فقرتين مستقلتين وكالاتي :

اولاً : المعارضة البرلمانية في النظام الرئاسي

يقوم النظام الرئاسي ، والذي يظهر بشكل كامل الوضوح في النموذج الأمريكي ، على الفصل الشديد بين السلطات الثلاث ، إذ نهج واضعوا الدستور الأمريكي سنة ١٧٨٧ على اعتماد الفصل المطلق بين السلطات ، غير أن مواد الدستور المقتضب والتفسير الواسع له لطف وبشكل كبير من حدة الفصل المطلق وسمح ببعض التداخل في الاختصاص( ) ، الأمر الذي يمكن من خلاله ابراز دور المعارضة البرلمانية وتأثيرها في ما تنتهي اليه الحكومة من إعمال تنفيذية . وعند النظر في مواد الدستور الأمريكي ، يظهر انه قد وزع الصلاحيات على السلطات الثلاث العاملة داخل الدولة ، فقد اناط مهمة التشريع للكونغرس – مجلس النواب ومجلس الشيوخ( )، وافرد السلطة التنفيذية لرئيس الدولة( )، فيما خصص السلطة القضائية للمحكمة العليا والمحاكم الدنيا الأخرى التي يشكلها الكونغرس( ) ، ولعل اناطة السلطة التنفيذية برئيس الدولة تعطي له الامتياز وهيمنة على باقي المؤسسات العاملة داخل الدولة ، الحكومية منها وغير الحكومية ، والتي تمثل المعارضة السياسية احداها ويبدو لنا أن الكم الواسع من الصلاحيات الدستورية المنوطة لرئيس الدولة يكمن مصدرها في الإدارة الشعبية صاحبة السلطة بلا منازع والتي هي وحدها من تنتخب من شند اليه سدة الحكم في البلاد ، كل ذلك يضعف دون انهاء دور المعارضة البرلمانية حيال العمل الحكومي ، والذي يمكن تلمسه من خلال المظاهر الآتية :

اولاً : يتمتع الكونغرس بمجلسيه ولجانه المختلفة مكنة التأثير على السياسية الخارجية وما يتخذ من قرارات حيالها وذلك بإعاقة أو تأييد مشاريع ورؤى رئيس الدولة في سياسية الخارجية ، فإذا ما سلمنا بالسلطة الدستورية لرئيس الدولة في إعلان الحرب( ) ، فان الكونغرس الأمريكي له صلاحية إقرار تمويل الحرب( )، بالتالي فان قرار الرئيس إعلان الحرب

قد يصبح كان لم يكن في حالة ما إذا رفض الكونغرس تمويل الحرب المزمع اقامتها.
ثانياً : كذلك الحال في سلطة رئيس الدولة في تعيين كبار المسؤولين في الدولة ومعاونيهم( ) ، فان الكونغرس – ونفترض هنا الأصوات المعارضة في مجلس الشيوخ – بإظهار عدم قناعتهم بشخوص من يروم رئيس الدولة تعينيهم ، ويمكن للمعارضة في مجلس الشيوخ ان ترفض قرار رئيس الدولة وبالتالي رفض تعينيهم .
ثالثاً : حالة تخويل رئيس الدولة بالتفاوض في شأن المعاهدات الدولية ، فان نفاذها وسريانها لا يتم الا إذا وافق عليها مجلس الشيوخ بأغلبية ثلثيه( ). ٤
رابعاً: حالة اقتراح الرئيس للبرنامج الحكومي ، فانه وان كان من صلاحياته الاقتراح به ، بيد أن تخويله إلى (قانون) نافذ ، لا بد له من أن يسن بقانون يشرع من قبل الكونغرس( ).
كل ذلك يعطي صورة بيئة ومؤشرا واضحا أن المعارضة البرلمانية وبالرغم من رئاسية نظام الحكم ، بيد أنها لا تعدم حيلة في تحقيق دورة وان كان واعدة لا مهيمنة على إعمال السلطة التنفيذية ، الأمر الذي يحقق استقامة العمل الحكومي وتعديل اعوجاجه وتصحيح مساره كلما حاد عن جادة الصواب .
ثانياً : المعارضة البرلمانية في النظام البرلماني تكاد تاخذ المعارضة البرلمانية كامل دورها الحقيقي في التأثير على العمل الحكومي في هذا النوع من أنواع أنظمة الحكم السياسي في (النظام البرلماني) ، إذ ابتداء يقوم هذا النظام على دعامة اساسية مفادها (الرقابة والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية) وهي دعامة وخاصية متحصلة من الفصل المرن للسلطات الثلاث( )، إذا يتيح النظام البرلماني للسلطة التشريعية مكنة ٥
الرقابة على إعمال السلطة التنفيذية ، ويمنحها مجموعة وسائل تمكنها من فرض رقابتها على شخوص السلطة التنفيذية (رئيس الدولة ورئيس الوزراء والوزراء واعمالهم التي يزاولونها بصفتهم السياسية هذه ، وتتدرج هذه الوسائل من الصيغة والشكل الذي لا يحمل في طياته إي اتهام للحكومة وصولا إلى اقصائها من مزاولة إعمالهم السياسية وكالاتي (السؤال البرلماني ، طرح موضوع عام للمناقشة ، التحقيق البرلماني ، الاستجواب ، تحريك المسؤولية الوزارية انتهاء بسحب الثقة)( ). إذ تفرض المعارضة ٧
البرلمانية وجود أعضاء في مجلس النواب ، يبدون اعتراضهم على إعمال الحكومة ، فيمارسون هذه الوسائل الرقابية والتي غالبا ما تتم ممارستها بالتدريج ، وذلك لإرغام الحكومة على العدول عن أدائها وتحسينه وتصحيحه بالطريقة التي تراها المعارضة اسلم وأكثر اتفاقا مع الإدارة الشعبية. وأصبح من بداهة القول في الوقت الحاضر آن انجلترا تعد مهد الديمقراطية النيابية .(the mother of parliaments) والتي انتهجت النظام البرلماني للحكم فيها من بين الأنظمة النيابية)( ). وتكاد تحتل هذه الدولة (انجلترا) مكان الصدارة بين كل دول العالم في العمل الرقابي الذي تمارسه المعارضة البرلمانية على إعمال السلطة التنفيذية ، والأكثر تمسكة بالأصول البرلمانية المتبعة في هذه الدولة ، وبالتقاليد التي اشد ما تحرص هي المصلحة القومية ، والتي تبلغ ذروة عملها الرقابي المعارض في أوقات

المحن والحروب ، إذ أن الحياة السياسية في انجلترا أفضت إلى وجود حزب يمثل الأغلبية ويكون الحكومة (رئيس الوزراء ووزراء) ويمارسون مهامهم السياسية المنوطة بهم ، وحزب ثان يمثل الأقلية (المعارضة) والذي يرئسه زعيم يسمى "زعيم حزب معارضة جلالة الملك" او الملكة حسب الأحوال ، وهو عضو في مجلس العموم وله العدد الأكبر من الأعضاء الذين ينتمون للحزب المعارض في المجلس ، وهو ما يعرف اليوم بحكومة الظل إذ تقوم المعارضة البرلمانية بدورها من خلال مجموعة شواهد وصور منها( ) : اولاً : استقر العرف على رجوع رئيس الوزراء لرئيس حزب المعارضة في كافة المسائل القومية .

ثانياً : يتقاضى زعيم حزب المعارضة راتبة شهرية من الحكومة ، أسوة برئيس الوزراء ، وذلك من خزانة الدولة والذي قد يصل الى (٢٢،٠٠٠) جنيه استرليني وذلك بمقتضى قانون وزراء التاج لعام ١٩٣٧ ، هذا إضافة إلى مكافات برلمانية قد تصل الى (٧،٠٠٠) جنيه إسترليني( ). وبذلك فان حكومة الظل ، ومن خلال زعيمها ووزرائه تقوم بممارسة اعمالها الرقابية ، كلاً حسب اختصاصه ، فالمسؤول عن ملف الخارجية في حكومة الظل ، يراقب نظريه من الوزراء في حكومة الأغلبية ، وكذلك الحال بالنسبة للوزارات الأخرى ، وتعمل المعارضة وفقا لهذه الصورة على ابراز مثالب وأخطاء وتقصير الحكومة ، واعلام الرأي العام عن كل هذه الأخطاء( )، وهي بذلك تحصل على فائدتين ،اما الأولى فتمثل بإجبار ٦ الحكومة على تقويم عملها وتصحيحه وجعله موافقة للرأي العام ، وهذا هدف وغاية من الأهمية بمكان ، إذ غالبا ما يفضي هذا الدور المعارض الى جعل الحكومة تعمل ابتداء وفق ما يرتضيه الراي العام والادارة الشعبية ، اما الفائدة الثانية فإنها تتمثل بأضعاف حكومة الأغلبية أمام جمهور الناخبين ، وهي تعمل على مدار مدة الولاية الوزارية وصولا إلى يوم الانتخابات البرلمانية ، من أجل الظفر باغلبية المقاعد النيابية وصولا إلى جعل حكومة الظل حكومة أغلبية ، وهنا تتقلب الأدوار وتتراجع حكومة اغلبية الأمس إلى حكومة ظل اليوم وبالتالي استمرار العمل الرقابي على الحكومة وديمومة تقويم العمل الحكومي وهو الهدف الأساس المتوخى من المعارضة السياسية .

الفرع الثاني: الرقابة الشعبية:لا يمثل هذا النوع من أنواع الرقابة السياسية إي صفه حكومية أو برلمانية ، بل يمثل منظمات شعبية يطلق عليها تارة برقابة جماعات الضغط ، وتارة أخرى رقابة الرأي العام ، واية كانت تسميتها فهي عبارة عن عمل سياسي رسمه جماعات غير حكومية محاولة التأثير في مركز القرار لتحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية او اقتصادية دون الطموح الى الوصول للسلطة( ). ويكمن أساس هذا النوع ٢ من المعارضة كغيره من أنواع المعارضة في المواد الدستورية إذا باتت تتفق هذه الأخيرة على اعتبار الشعب مصدر السلطات ، وهو بمعارضته للحكومة إنما يمارس دوره في الاشراف على أجهزة الدولة واظهار مشاركة في ادارة شؤون الدولة وتصريف الأموال العامة( )، وذلك بكونه المالك الوحيد للسلطات والذي يقوم بتفويضها إلى النواب من خلال الانتخابات البرلمانية ، فهم من يقرر من يمثل الشعب ، وفي بعض الأحيان هم من يقرر من هو رئيس

الدولة وهم عندما تفضي انتخاباتهم إلى أغلبية برلمانية ، فهذا يعني أن لهم الكلمة الفصلي في اختيار رئيس الوزراء ، فهذه هي مظاهر ملكية الشعب للسلطة وتفويضه اياها لمن يمارسها باسم الشعب ولمصلحته .

ويمكن أن نورد بعض مظاهر الرقابة الشعبية التي نراها تسهم بطريقة حتى لو كانت غير مباشرة في تقويم العمل الحكومي ، والتي تتمثل بالاتي : اولاً : غالبا ما تحرص الحكومات على رضى الشعب وجمهور الناخبين ، فلا تقدم على أقرار كل ما من شأنه أن يثير سخط الناخبين ، فهي تسعى دائما على دوام رضا الجمهور لأجل تجديد كسب تأييدهم في يوم الانتخابات.

ثانياً : تمثل وسيلة الإعلام من أهم وسائل الضغط الشعبي في التأثير على عمل واداء الحكومة ، وخصوصية مع تعددية وسائل التواصل الاجتماعي وسهولة استخدامها وكثرة متابعيها وقوتها في التأثير سلباً او ايجاباً(٤).

ثالثاً : تنص اغلب الدساتير على حق الشعوب في إقامة تجمعات سياسية وتظاهرات شعبية وفقا لإجراءات معينة ومنها دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥( ) ، وهي اداة ضغط تنتهجها المعارضة الشعبية للتعبير عن رفضها لموقف حكومي معين ، ولعل ما بات يعرف بمظاهرات الربيع العربي تعد خير مثال على ذلك ، إذ من خلال هذه الأداة استطاعت الجماهير المتظاهرة أن تغير شخص رئيس الدولة ومن يتربع على سدة الحكم في أكثر من دولة عربية ، الأمر الذي يظهر وبكل وضوح قوة تأثير هذا النوع من أنواع المعارضة السياسية إذا ما رأت ان اعوجاج في سير العمل يقتضي تعديله واستبدال شخوصه باخرين قد ترى فيهم الإدارة الشعبية الصلاح والافضلية من غيرهم . من كل ما تقدم ، نخلص إلى أن للمعارضة السياسية دورا بارزة ومتصاعدة في تقويمها لعمل السلطة الحاكمة ، إذ اتضح لنا أهميتها في الحياة الحزبية ، من خلال اضطلاعها في اختيار مرشحيها وتعبئة جماهيرها لكسب الانتخابات وفوز المرشحين الذين قد يصبحوا مشرعين في المستقبل ، زيادة على دور الأحزاب السياسية في التجنيد السياسي والتنشئة السياسية لمختلف طبقات المجتمع ، كما اتضح لنا دور النظام الانتخابي في التأثير على العمل المعارض من خلال فسح المجال من عدمه أمام إمكانية تمثل مختلف القوى السياسية في الانتخابات النيابية ، بيد ان الدور الأهم الذي تمارسه المعارضة السياسية يتمثل في الرقابة على الحكومة ، إذا تمارس دورها في الأوساط البرلمانية والشعبية على حد سواء ، وهي في كل ذلك تسعى الى تقويم العمل الحكومي وجعل مخرجاته متوافقة مع الإرادة الشعبية ، وامكانية تغير القرار الحكومي واستبداله بما يرتضيه الشعب من قرارات وصولا إلى تحقيق الصالح العام .

الخاتمة :من خلال دراسة الاحزاب والمعارضة السياسية تبين من الدراسة لا يمكن الاستغناء عن الاحزاب السياسة في الديمقراطية الحديثة وتكون هذه الاحزاب متنوعة وتمثل اغلب اطياف المجتمع ، بحيث تخوض انتخابات عامة مع عدة منافسين والذي يحصل

على الاغلبية التي تشكل الحكومة في النظام البرلماني ،وينبري من هذه الاحزاب التي تستلم السلطة بالجانب الاخر تكون هناك المعارضة التي تحاول تصحيح مسار العملية الديمقراطية في حالة اخفاق السلطة الحاكمة في تلبية طموحات الجماهير ، بحيث تكون المعارضة العين التي تراغب العملية السياسة بصوره مستمرة ، ويمكن في أي دوره انتخابية تصبح المعارضة السلطة الحاكمة كما في بريطانيا ، وعلية من خلال هذه الدراسة تم التوصل الى النتائج والتوصيات التالية ٠

اولا":- النتائج

١- الحياة السياسية تتكون من طرفين اساسيين الاول يكون داخل السلطة (الحكومة) والاخر خارج السلطة(المعارضة) ٠

٢- ان الفيصل بين المعارضة السياسية والحكومة اللجوء الى القاعدة الشعبية للاحتكام فيما بينهم في انتخابات عامة ٠

٣ – ان المعارضة السياسية تساهم من خلال وظيفتها في ترصين النتاج التشريعي وتعمل على تحسين جودته وتساهم بشكل فعال في تطوير القوانين وجعلها متجانسة مع متطلبات المرحلة الراهنة وتعمل على تحقيق الاستقرار السياسي المجتمعي للدولة

٤ – ان الحزب السياسي هو جماعة من الافراد تربطهم مبادئ ومصالح مشتركة في ظل اطار منظم لغرض الوصول الى السلطة والمشاركة فيها لتحقيق اهدافهم خدمة للصالح العام ومن خلال الوسائل الدستورية ٠

٥- تتمثل رقابة المعارضة السياسية للحكومة بالرقابة البرلمانية والتي توجد هذه المعارضة في النظام الرئاسي ويضهر بشكل واضح في النموذج الامريكي الذي يتمثل بالفصل الشديدين بين السلطات الثلاثة ام النموذج الاخر فهو الرقابة البرلمانية في النظام البرلماني اذ تقوم هذه على دعامة اساسية مفادها الرقابة والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ٠

٦- هنالك الرقابة الشعبية وهذه لا تمثل اي نوع من انواع الرقابة السياسية اي انها لا تتخذ اي صفة حكومية او برلمانية ٠

ثانياً :- التوصيات

التعددية الحزبية والمعارضة السياسية ضرورة ملحة في النظام الديموقراطي الحديث لغرض تفعيل الاصوات الشعبية والا كان المجتمع اصبح ضحية للحكم الشمولي ٠

٢- الاهتمام بمفهوم التعددية الحزبية والمعارضة السياسية و عدم تخويف المجتمع منها وجعلها عامل ايجابي في بناء الديمقراطية وعدم اشاعة انها عامل هدم في الدولة بحيث تعمل ضد الوحدة كما يروج لها الحكم الفردي الشمولي ٠

٣- ايجاد صيغة للتعددية السياسية تقوم على تعدد السلطات واعتماد مبدأ الفصل بينهما ومبدأ الرقابة وعلى هذا الطريق يمكن الحد من طغيان سلطة على سلطة اخرى وان يكون هنالك توازن مرن بين السلطات وقد ارتبطت التعددية الحزبية في ادبيات الغربية لمفهوم اساسي هو الديمقراطية ٠

٤ – التعددية هي ليست كثرت الاحزاب بل هو قيام هذه الاحزاب والهيئات بدور فعال في تنظيم السلطة التنفيذية والتشريعية وممارستها في خدمة المجتمع ٠

المصادر والمراجع

١- حافظ علوان حمادي، "المعارضة السياسية دراسة تحليلية لشروطها ووظائفها"، المجلة العلمية لجامعة جيهان، العدد ٢ (السليمانية: ٢٠١٨).
٢- محمد جمال باروت، أزمة المعارضة السياسية في الوطن العربي، مجلة الحوار المتمدن، العدد١٦٣، بحث منشور في:
http//www.ahewar.org/ depat/ show.art.asp?aid=1757 (2020/11/20)

٣- عصام سليمان، مدخل الى علم السياسة (بيروت: دار النضال للطباعة ، ١٩٨٩)

٤- عبدالوهاب الكيالي واخرون، الموسوعة السياسية (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٠)
٥- اشرف مصطفى توفيق، المعارضة (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ١٩٨٩)

٦- نيفين عبدالخالق، المعارضة في الفكر السياسي الاسلامي(القاهرة: مكتبة الملك فيصل الاسلامية، ١٩٨٠)

٧- ناظم عبدالواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية (بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠٠٨)

٨- عبدالحكيم عبدالجليل محمد المغيشي، المعارضة في الفكر السياسي الاسلامي والوضعي مفهومها- اهميتها- واقعها (الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٦)

٩- عقيل شمران مهدي القريشي، "المعارضة السياسية واشكالية تداول السلطة في جمهورية مصر العربية (عهد الرئيس حسني مبارك)". اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية ، بغداد، العراق، ٢٠١٢.

١٠- سيمور سميث، ترجمة مجموعة من اساتذة علم الاجتماع، موسوعة علم الانسان المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجيا (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٩).

١١ - عبدالاله بلقزيز، وظائف المعارضة في النظام السياسي، متاح على الرابط:
https//www.alkhaleej.ae (2020/12/20)

١٢- حميد حنون خالد، الانظمة السياسية (بغداد: دار السنهوري،٢٠١٥)..

١٣- ناجي عبد النور، دور المعارضة البرلمانية في مجال اقتراح التشريعات وتطويرها، مجلة قانون الكويتية العالمية، العدد ٢ (الكويت:مايو٢٠١٧)، بلا.

١٤- يزن خلوق محمد ، الاحزاب السياسية وصنع السياسة العامة (بغداد: دار السنهوري، ٢٠١٦) .

١٥ - . موريس ديفرجيه ، الاحزاب السياسية (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة ، ٢٠١١).

١٦ - طارق علي الربيعي، الاحزاب السياسية (بغداد المكتبة الوطنية ،١٩٩٠) ..

-١٧ابراهيم درويش ، النظام السياسي (القاهرة: دار النهضة العربية ، ١٩٧٨).

١٨- حميد حنون خالد ، الانظمة السياسية (بغداد: دار السنهوري ، ٢٠١٥) ..

١٩- محمد فال ولد المجتبى ،"احزاب اليمين الاوربي المتطرف محاولة للفهم"، متاح على الرابط:
http//www.al-nanda.com/misc/more (7-1-2020)

٢٠. الراغب الأصفهاني (ابو القاسم الحسين بن محمد) : المفردات في غريب القران ، دار التراث العربي ، بيروت ، ٥٠٢ هـ ..
٢١ – جهان سيد احمد، دور السلطة التشريعية في الرقابة على الأموال العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢.
٢٢ – حسين على طه ، الرقابة الشعبية وسيلة اسهام الجماهير في السلطة ، رسالة ماجستير ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، ١٩٨١ ،
٢٣ – عمرو هشام ربيع ، الرقابة البرلمانية في النظم السياسية – دراسة مقارنة ، في تجربة مجلس الشعب المصري ، منشورات مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ..

٢٤ –حسن مصطفي البحيري : الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتغينية كضمان لنفاذ القاعدة الدستورية ، دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق جامعة عين شمس ، ٢٠٠٦ ..

٢٥ – د . رافع خضر صالح شبر ، فصل السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام البرلماني ، دار الكتب القانونية ودار شتان للنشر والبرمجيات ، مصر– الإمارات ، ٢٠١٣ ..
٢٦ – د . بدر محمد حسن عامر الجعيدي ، التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام البرلماني ، دراسة مقارنة ط١ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠١١ ، .
٢٧– مهند ضياء عبد القادر الخزرجي ، الرقابة البرلمانية على إعمال السلطة التنفيذية في العراق ، دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق جامعة النهرين ، ٢٠٠٨ ، .

٢٨ –د . ماجد راغب الحلو ، الدولة في ميزان الشريعة ، دار المطبوعات الجامعية ، ١٩٩٦ ، ، والدكتور ثروت بدوي ، النظم السياسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥ ..
٢٩ – د . إيهاب زكى سلام ، الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني ، دار عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٣

٣٠– عن حافظ علوان حمادي، "المعارضة السياسية دراسة تحليلية لشروطها ووظائفها"، المجلة العلمية لجامعة جيهان، العدد ٢ (السليمانية: ٢٠١٨)٠

٣١– محمد جمال باروت، أزمة المعارضة السياسية في الوطن العربي، مجلة الحوار المتمدن، العدد١٦٣، بحث منشور في:
http//www.ahewar.org/ depat/ show.art.asp?aid=1757 (2020/11/20)

٣٢ -عصام سليمان، مدخل الى علم السياسة (بيروت: دار النضال للطباعة ، ١٩٨٩)

٣٣- عبدالوهاب الكيالي واخرون، الموسوعة السياسية (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٠)

٣٤- اشرف مصطفى توفيق، المعارضة (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ١٩٨٩)..

٣٥ - نيفين عبدالخالق، المعارضة في الفكر السياسي الاسلامي(القاهرة: مكتبة الملك فيصل الاسلامية، ١٩٨٠)

٣٦- ناظم عبدالواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية (بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠٠٨)

٣٧- عبدالحكيم عبدالجليل محمد المغيشي، المعارضة في الفكر السياسي الاسلامي والوضعي مفهومها- اهميتها- واقعها (الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٦).

٣٨ -عقيل شمران مهدي القريشي، "المعارضة السياسية واشكالية تداول السلطة في جمهورية مصر العربية (عهد الرئيس حسني مبارك)"، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية ، بغداد، العراق، ٢٠١٢.

٣٩ -سيمور سميث، ترجمة مجموعة من اساتذة علم الاجتماع، موسوعة علم الانسان المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجيا (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٩).

٤٠- حميد حنون خالد، الانظمة السياسية (بغداد: دار السنهوري،٢٠١٥)..

٤١- ناجي عبد النور، دور المعارضة البرلمانية في مجال اقتراح التشريعات وتطويرها، مجلة قانون الكويتية العالمية، العدد ٢ (الكويت:مايو٢٠١٧)، بلا.

٤٢- يزن خلوق محمد ، الاحزاب السياسية وصنع السياسة العامة (بغداد: دار السنهوري، ٢٠١٦) .

٤٣- . موريس ديفرجيه ، الاحزاب السياسية (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة ، ٢٠١١). للمزيد ينظر :طارق علي الربيعي، الاحزاب السياسية (بغداد المكتبة الوطنية ، ١٩٩٠) ..

٤٤- ابراهيم درويش ، النظام السياسي (القاهرة: دار النهضة العربية ، ١٩٧٨).
٤٥- حميد حنون خالد ، الانظمة السياسية (بغداد: دار السنهوري ، ٢٠١٥) ..
٤٦ - محمد فال ولد المجتبى ،"احزاب اليمين الاوربي المتطرف محاولة للفهم"، متاح على الرابط:
http//www.al-nanda.com/misc/more (7-1-2020)
.
٤٧- الراغب الأصفهاني (ابو القاسم الحسين بن محمد) : المفردات في غريب القران ، دار التراث العربي ، بيروت ، ٥٠٢ هـ ..
٤٨- جهان سيد احمد، دور السلطة التشريعية في الرقابة على الأموال العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢.
٤٩- حسين على طه ، الرقابة الشعبية وسيلة اسهام الجماهير في السلطة ، رسالة ماجستير ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، ١٩٨١ ،
٥٠ - عمرو هشام ربيع ، الرقابة البرلمانية في النظم السياسية - دراسة مقارنة ، في تجربة مجلس الشعب المصري ، منشورات مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ..

٥١- حسن مصطفي البحيري : الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتغينية كضمان لنفاذ القاعدة الدستورية ، دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق جامعة عين شمس ، ٢٠٠٦ ..

٥٢ - د . رافع خضر صالح شبر ، فصل السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام البرلماني ، دار الكتب القانونية ودار شتان للنشر والبرمجيات ، مصر- الإمارات ، ٢٠١٣ ..
٥٣ - د . بدر محمد حسن عامر الجعيدي ، التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام البرلماني ، دراسة مقارنة ط١ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠١١ ، .
٥٤- مهند ضياء عبد القادر الخزرجي ، الرقابة البرلمانية على إعمال السلطة التنفيذية في العراق ، دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق جامعة النهرين ، ٢٠٠٨ ، .

٥٥- د . ماجد راغب الحلو ، الدولة في ميزان الشريعة ، دار المطبوعات الجامعية ، ١٩٩٦ ، ، والدكتور ثروت بدوي ، النظم السياسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥ ..
)
٥٦- د . إيهاب زكى سلام ، الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني ، دار عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٣ ،

٥٧- د . وصال نجيب العزاوي و د . احمد عدنان كاظم ، العلاقة بين الحكومة والمعارضة في الدول العربية ، ط١ ، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية .

المصادر الاجنبية

max weber : Economy and society : Anoutline of interpretive sociology (new york) vol .. ١٩٦٨Bedminster , press ,

Graham K.Wilson , ' American interest groups in comparative perspective in mark p.petracca the politics of interest groups transformed ' boulder , Colorado west view press, 1992:80-90, .
Political interest group , in Roger H.Davidson and Walter J.Oleszek , " governing reading and cases in American politics ' , second edition , Washington D.C : CQ Press ,1992: 163-190.
https//www.alkhaleej.ae (2020/12/20)

max weber : Economy and society : Anoutline of interpretive sociology (new york) vol .. ١٩٦٨Bedminster , press ,

:

Graham K.Wilson , ' American interest groups in comparative perspective in mark p.petracca the politics of interest groups transformed ' boulder , Colorado west view press, 1992:80-90, . Political interest group , in Roger H.Davidson and Walter J.Oleszek , " governing reading and cases in American politics ' , second edition , Washington D.C : CQ Press ,1992: 163- 190.

الدساتير العربيه والاجنبية

١- المادة (٣٨/ أولاً ، ثانياً ، ثالثاً) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥
٢- ينظر المادة (١/ف٣) من دستور الولايات المتحدة الأمريكية السنة ١٧٨٧ المعدل .
٣- المادة (١/ف٨) من دستور الولايات المتحدة الأمريكية لسنة ١٧٨٧ المعدل .
٤- المادة (٢/ف ٢) من دستور الولايات المتحدة الأمريكية لسنة ١٧٨٧ المعدل .
٥- المادة (٢/ف ٢) من دستور الولايات المتحدة الأمريكية لسنة ١٧٨٧ المعدل .
٦- ملغين إي يوروفسكبي، المبادئ الأساسية للديمقراطية ، مقال منشور على شبكة الاتصالات العالمية :
تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١٠/١ . http://www.ncciraq.org/img/doc-AROL-meeting-report doc

٧- المادة (٣٨/ أولاً ، ثانياً ، ثالثاً) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥
عبدالاله بلقزيز، وظائف المعارضة في النظام السياسي، متاح على الرابط:

٨- المادة (١/ف١) من دستور الولايات المتحدة الأمريكية لسنة ١٧٨٧.
٩- المادة (٢/ف١) من دستور الولايات المتحدة الأمريكية لسنة ١٧٨٧.
١٠- المادة (٢/ف١) من دستور الولايات المتحدة الأمريكية لسنة ١٧٨٧ وللمزيد ينظر

١١-) المادة (١/ف١) من دستور الولايات المتحدة الأمريكية لسنة ١٧٨٧.
١٢ المادة (٢/ف١) من دستور الولايات المتحدة الأمريكية لسنة ١٧٨٧.
١٣- المادة (٢/ف١) من دستور الولايات المتحدة الأمريكية لسنة ١٧٨٧.

Sources and references

1- Hafez Alwan Hammadi, “Political opposition: an analytical study of its conditions and functions”, Cihan University Scientific Journal, No. ٢(Sulaimaniyah: .(٢٠١٨

2- Muhammad Jamal Barout, The Crisis of Political Opposition in the Arab World, Al-Hiwar Al-Modundan Magazine, No. ١٦٣, research published in:

http://www.ahewar.org/ depat/ show.art.asp?aid ١٧٥٧((٢٠٢٠/٢٠/١١

3- Issam Suleiman, Introduction to Political Science (Beirut: Dar Al-Nidal for Printing, .(١٩٨٩

4- Abdel-Wahhab Al-Kayyali and others, The Political Encyclopedia (Beirut: The Arab Foundation for Studies and Publishing, .(١٩٩٠

5- Ashraf Mustafa Tawfiq, The Opposition (Cairo: Al-Araby for Publishing and Distribution,.(١٩٨٩

Nevin Abdel-Khaleq, The Opposition in Islamic Political Thought (Cairo: King Faisal Islamic Library, (١٩٨٠

-٧ Nazem Abdel Wahed Al-Jassour, Encyclopedia of Political, Philosophical and International Terms (Beirut: Dar Al-Nahda Al-Arabiya, .(٢٠٠٨

–٨ Abd al-Hakim Abd al-Jalil Muhammad al-Maghishi, The Opposition in Islamic and Positive Political Thought: Its Concept, Importance, and Reality (Alexandria: Modern University Office, ٢٠٠٦).

–٩Aqil Shamran Mahdi Al-Quraishi, "Political opposition and the problematic of the transfer of power in the Arab Republic of Egypt (the era of President Hosni Mubarak)", an unpublished doctoral thesis, Al-Nahrain University, College of Political Science, Baghdad, Iraq, ٢٠١٢.

–١٠ Seymour Smith, translation of a group of sociology professors, Encyclopedia of Anthropology, Concepts and Terminology of Anthropology (Cairo: The National Center for Translation, ٢٠٠٩).

– ١١Abdelilah Belkeziz, The Opposition's Functions in the Political System, available at the link: https://www.alkhaleej.ae ((٢٠٢٠/٢٠/١٢

–١٢ Hamid Hanoun Khaled, Political Systems (Baghdad: Dar Al-Sanhouri, ٢٠١٥.

–١٣Naji Abdel Nour, The Role of the Parliamentary Opposition in Proposing and Developing Autopsies, Kuwaiti International Law Journal, No. ٢(Kuwait: May ٢٠١٧), no.

–١٤ Yazan Khallouq Muhammad, Political Parties and Public Policy Making (Baghdad: Al-Sanhoury House, ٢٠١٦).

١٥ th - . Maurice Deverger, Political Parties (Cairo: The General Authority for Cultural Palaces.

– ١٦Tariq Ali Al-Rubaie, Political Parties (Baghdad National Library, . .(١٩٩٠.

١٧– Ibrahim Darwish, The Political System (Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya, .(١٩٧٨

-١٨ Hamid Hanoun Khaled, Political Systems (Baghdad: Dar Al-Sanhouri, .(٢٠١٥

-١٩ Mohamed Val Ould El Mojtaba, “European Far-Right Parties are an Attempt to Understand,” available at:http://www.al-nanda.com/misc/more ((٢٠٢٠-١-٧).

20- Al-Ragheb Al-Isfahani (Abu Al-Qasim Al-Hussein Bin Muhammad): Vocabulary in the Strange Qur’an, Dar Al-Turath Al-Arabi, Beirut, ٥٠٢AH.

- ٢١Jehan Sayed Ahmed, The Role of the Legislative Authority in Oversight of Public Funds, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, .٢٠٠٢

-٢٢ Hussein Ali Taha, Popular Censorship as a Means of Mass Contribution to Power, Master's Thesis, College of Law, University of Baghdad, .١٩٨١

-٢٣ Amr Hisham Rabie, Parliamentary Oversight in Political Systems - A Comparative Study, on the Experience of the Egyptian People's Assembly, Publications of Al-Ahram Center for Strategic Studies, Cairo, .٢٠٠٢

-٢٤ Hassan Mustafa Al-Behairi: Mutual oversight between the legislative and the Guinean authorities as a guarantee for the enforcement of the constitutional rule, comparative study, doctoral thesis, Faculty of Law, Ain Shams University, .٢٠٠٦

- ٢٥d. Rafea Khader Saleh Shuber, Separation of the Executive and Legislative Powers in the Parliamentary System, House of Legal Books and Shatan Publishing and Software House, Egypt - UAE, .٢٠١٣

- ٢٦d. Badr Muhammad Hassan Amer Al-Jaidi, The Balance between the Executive and Legislative Powers in the Parliamentary System, Comparative Study, ١st Edition, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, .٢٠١١

-٢٧Muhannad Diaa Abdul Qader Al-Khazraji, Parliamentary Oversight on the Execution of the Executive Authority in Iraq, a comparative study, PhD thesis, Faculty of Law, Al-Nahrain University, .٢٠٠٨

– ٢٨d. Majid Ragheb Al-Helou, The State in the Balance of Sharia, University Press, ١٩٩٦, and Dr. Tharwat Badawi, Political Systems, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, .١٩٧٥

– ٢٩ Dr. Ihab Zaki Salam, Political Monitoring of the Executive Authority's Actions in the Parliamentary System, Dar Alam Al-Kutub, Cairo, ١٩٨٣

–٣٠ On the authority of Hafez Alwan Hammadi, "Political opposition: an analytical study of its conditions and functions", Scientific Journal of Cihan University, No. ٢ (Sulaymaniyah: ٢٠١٨)

–٣١Muhammad Jamal Barout, The Crisis of Political Opposition in the Arab World, Al-Hiwar Al-Modundan Magazine, No. ١٦٣, research published in:
http://www.ahewar.org/ depat/ show.art.asp?aid= ١٧٥٧((٢٠٢٠/٢٠/١١

–٣٢ Issam Suleiman, An Introduction to Political Science (Beirut: Dar Al-Nidal Press, (١٩٨٩

–٣٣ Abd al-Wahhab al-Kayyali and others, The Political Encyclopedia (Beirut: The Arab Institute for Studies and Publishing, (١٩٩٠

–٣٤Ashraf Mustafa Tawfiq, The Opposition (Cairo: Al-Araby for Publishing and Distribution, .(١٩٨٩

– ٣٥ Nevin Abdel-Khaleq, The Opposition in Islamic Political Thought (Cairo: King Faisal Islamic Library, (١٩٨٠

–٣٦ Nazem Abdel Wahed Al-Jassour, Encyclopedia of Political, Philosophical and

-٣٧ Abd al-Hakim Abd al-Jalil Muhammad al-Maghishi, The Opposition in Islamic and Positive Political Thought: Its Concept - Importance - Its Reality (Alexandria: Modern University Office, ٢٠٠٦).

-٣٨ Aqil Shamran Mahdi Al-Quraishi, "Political opposition and the problematic of the transfer of power in the Arab Republic of Egypt (President Hosni Mubarak's era)", unpublished PhD thesis, Al-Nahrain University, College of Political Science, Baghdad, Iraq, ٢٠١٢.

-٣٩ Seymour Smith, translation of a group of sociology professors, Encyclopedia of Anthropology, Concepts and Terminology of Anthropology (Cairo: The National Center for Translation, ٢٠٠٩).

-٤٠ Hamid Hanoun Khaled, Political Systems (Baghdad: Dar Al-Sanhoury, ٢٠١٥).

-Naji Abdel Nour, The Role of the Parliamentary Opposition in Proposing and Developing Autopsies, Kuwaiti International Law Journal, No. ٢(Kuwait: May ٢٠١٧), no.

-٤٢ Yazan Khallouq Muhammad, Political Parties and Public Policy-making (Baghdad: Al-Sanhouri House, ٢٠١٦).

-٤٣Maurice Deverger, Political Parties (Cairo: The General Authority for Cultural Palaces, ٢٠١١), for more see: Tariq Ali Al-Rubaie, Political Parties (Baghdad National Library, ١٩٩٠).

-٤٤Ibrahim Darwish, The Political System (Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya, ١٩٧٨).

-٤٥ Hamid Hanoun Khaled, Political Systems (Baghdad: Dar Al-Sanhoury, ٢٠١٥).

-٤٦ Mohamed Val Ould El Mojtaba, “European Far-Right Parties: An Attempt to Understand”, available at:
http://www.al-nanda.com/misc/more ((٢٠٢٠-١-٧

-٤٧ Al-Ragheb Al-Isfahani (Abu Al-Qasim Al-Hussein Bin Muhammad): Al-Mufradat fi Gharib Al-Qur'an, Dar Al-Turath Al-Arabi, Beirut, ٥٠٢AH.

-٤٨ Jahan Sayed Ahmed, The Role of the Legislative Authority in Oversight of Public Funds, Arab Renaissance House, Cairo, ٢٠٠٢.

-٤٩ Hussein Ali Taha, Popular Censorship as a Means of Mass Contribution to Power, Master's Thesis, College of Law, University of Baghdad, ١٩٨١.

-٥٠ Amr Hisham Rabie, Parliamentary Oversight in Political Systems - A Comparative Study, on the Experience of the Egyptian People's Assembly, Publications of Al-Ahram Center for Strategic Studies, Cairo, ٢٠٠٢.

-٥١ Hassan Mustafa Al-Behairy: Mutual oversight between the legislative and the Guinean authorities as a guarantee of the enforcement of the constitutional rule, comparative study, doctoral thesis, Faculty of Law, Ain Shams University, ٢٠٠٦.

- ٥٢Dr. Rafea Khader Saleh Shuber, Separation of the Executive and Legislative Powers in the Parliamentary System, House of Legal Books and Shatan Publishing and Software House, Egypt - UAE, ٢٠١٣.

- ٥٣d. Badr Muhammad Hassan Amer Al-Jaidi, The Balance between the Executive and Legislative Powers in the Parliamentary System, Comparative Study, ١st Edition, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, ٢٠١١.

-٥٤ Muhannad Diaa Abdul Qader Al-Khazraji, Parliamentary Oversight on the Execution of the Executive Authority in Iraq, a comparative study, PhD thesis, Faculty of Law, Al-Nahrain University, ٢٠٠٨.

-٥٥Dr. Majid Ragheb Al-Helou, The State in the Balance of Sharia, University Press, ١٩٩٦, and Dr. Tharwat Badawi, Political Systems, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, ١٩٧٥.

-٥٦ Dr. Ihab Zaki Salam, Political Monitoring of the Executive Authority's Actions in the Parliamentary System, Dar Alam Al-Kutub, Cairo, ١٩٨٣.

-٥٧Dr. Wessal Najeeb Al-Azzawi and d. Ahmed Adnan Kazem, The Relationship between the Government and the Opposition in the Arab Countries, ١st Edition, the Iraqi Center for Strategic Studies ٠

الهوامش

(١) محمد جمال باروت، أزمة المعارضة السياسية في الوطن العربي، مجلة الحوار المتمدن، العدد١٦٣، بحث منشور في:
http//www.ahewar.org/ depat/ show.art.asp?aid=1757 (2020/11/20)

(٢)عصام سليمان، مدخل الى علم السياسة (بيروت: دار النضال للطباعة ، ١٩٨٩)، ص ٢٥٧.
(٣) حافظ علوان حمادي، مصدر سبق ذكره، ص١٦٧. عرفت الموسوعة السياسية المعارضة بأنها "الاشخاص والجماعات والاحزاب المعادية كلياً او جزئياً لسياسة الحكومة"
عبدالوهاب الكيالي واخرون، الموسوعة السياسية (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٠) ص٦٢٣
(٤) اشرف مصطفى توفيق، المعارضة (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ١٩٨٩)، ص٢٠.
(٥)نيفين عبدالخالق، المعارضة في الفكر السياسي الاسلامي(القاهرة: مكتبة الملك فيصل الاسلامية، ١٩٨٠)، ص٢٩.
(٦) نقلاً عن: حافظ علوان حمادي، مصدر سبق ذكره، ص١٦٧
(٧)ناظم عبدالواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية (بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠٠٨)،ص٥٨١

- انما تعني قوة توازنيه في المجال السياسي بوصفه مجالاً عمومياً، كذلك فأن مصطلح المعارضة الاكثر استعمالاً يعني "جماعة او مجموعة افراد يختلفون مع الحكومة على اساس ثابت يخص القضايا المتعلقة في اطار تشريع او اقتراح سياسي" ويطبق المصطلح على نحو اكثر تحديداً على الاحزاب التي تختلف مع الحكومة وترغب في الحلول محلها.

(٨)حافظ علوان حمادي، مصدر سبق ذكره، ص١٦٧
(٩)عبدالحكيم عبدالجليل محمد المغيشي، المعارضة في الفكر السياسي الاسلامي والوضعي مفهومها- اهميتها- واقعها (الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٦)، ص٢٣
(١)عبد الحكيم عبدالجليل محمد المغيشي، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.
(١)عقيل شمران مهدي القريشي، "المعارضة السياسية واشكالية تداول السلطة في جمهورية مصر العربية (عهد الرئيس حسني مبارك)"، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية ، بغداد، العراق، ٢٠١٢، ص١١

*مصطلح يستخدم في علم النفس ابتكر واستخدم لأول مرة من قبل عالم الاجتماع الفرنسي اميل دوركايم (١٨٥٨-١٩١٧) ليشير الى وعي الافراد بالعلاقات الاجتماعية الرابطة بينهم وبتجارهم المشتركة وقد يتطور هذا الوعي وينمو ليحفزهم على الاشتراك في تحمل مسؤولية النهوض بمجتمعهم، وقد عرفه دوركايم "بانه مجموعة من المعتقدات والعواطف المشتركة بين اعضاء العاديين في مجتمع معين والتي تشكل النسق المحدد لحياتهم"
سيمور سميث، ترجمة مجموعة من اساتذة علم الاجتماع، موسوعة علم الانسان المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجيا (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٩)، ص٣٦٩-٣٧٠.

(١)عبدالاله بلقزيز، وظائف المعارضة في النظام السياسي، متاح على الرابط:
https//www.alkhaleej.ae (2020/12/20)

(١)حافظ علوان حمادي، مصدر سبق ذكره، ص١٧٢.
(١)حميد حنون خالد، الانظمة السياسية (بغداد: دار السنهوري،٢٠١٥)، ص٩٤-٩٥.
* المسؤولية التضامنية: وتنطلق من كون الوزارة هيئة جماعية تتولى ادارة شؤون الدولة وبالتالي تكون مسؤولة عن تنفيذ السياسة العامة للحكومة امام البرلمان، فاذا رأى البرلمان ان الحكومة غير جديرة بالثقة التي منحها اياها يمكنه ان يسحب الثقة منها مما يفضي الى استقالتها، او عند سحب الثقة من الوزير فيقوم اعضاء الوزارة الاخرون بالتضامن معه وتقديم استقالة الحكومة بأكملها خصوصاً اذا كان البرلمان متعسف في تقييم اداء الوزير وقراره نحوه.
(١) حافظ علوان حمادي، مصدر سبق ذكره، ص١٧٣.
(١)ناجي عبد النور، دور المعارضة البرلمانية في مجال اقتراح التشريعات وتطويرها، مجلة قانون الكويتية العالمية، العدد ٢ (الكويت:مايو٢٠١٧)، بلا.
(١)حافظ علوان حمادي، مصدر سبق ذكره، ص١٧٣.
(١)ناجي عبد النور ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٩٨.
*ويراد بها الاعتراف القانوني الرسمي من قبل السلطة السياسية بالمعارضة كمؤسسة سياسية ورسمية وتقر بوجودها قانونياً ودستورياً وتسمح لها بالقيام بوظائفها عبر مؤسسات النظام او عن طريق الاليات والاجراءات التي يعتمدها القانون. حافظ علوان حمادي ، مصدر سبق ذكره، ص١٧٤.

(١)يزن خلوق محمد ، الاحزاب السياسية وصنع السياسة العامة (بغداد: دار السنهوري، ٢٠١٦) ، ص١٥
- تتمايز الاحزاب السياسية باختلاف طبيعتها وانماطها الاجتماعية
١- الاحزاب الدينية ومنها ما نشأ بعد مصرع الخليفين الراشدين عثمان بن عفان وعلي بن ابي طالب (رضي الله عنهما) مثالهم الاسماعيلية والخوارج واليزيدية والاحزاب التي ظهرت في اوربا مثل الاحزاب الكاثوليكية المسيحية وغيرها، فكل هذه الاحزاب كان ظهورها ومفهومها مرتبط بالدين.
٢- الاحزاب البرجوازية وهي الاحزاب التي نشأة في القرن التاسع عشر الميلادي والتي لاتزال قائمة في الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وهي الاحزاب المحافظة والليبرالية وكان سبب نشأتها التمايز الطبقي الذي كان سائد آنذاك .
٣- الاحزاب الاشتراكية والعمالية وهي الاحزاب التي كانت وليدة الصراع بين الحاكم والمحكوم وقامت على اساس الثروة للجميع ومن امثالها الحزب الشيوعي الصيني اذ ان اساس قيامها هو الدافع الاقتصادي والاجتماعي . موريس ديفرجيه ، الاحزاب السياسية (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة ، ٢٠١١)، ص٢٣ للمزيد ينظر : طارق علي الربيعي، الاحزاب السياسية (بغداد المكتبة الوطنية ،١٩٩٠) ، ص٣٧.

(٢)ابراهيم درويش ، النظام السياسي (القاهرة: دار النهضة العربية ، ١٩٧٨) ص١٥٨.
(٢)حميد حنون خالد ، الانظمة السياسية (بغداد: دار السنهوري ، ٢٠١٥) ،ص١٥٤-١٥٥ للمزيد ينظر طارق علي الربيعي ، مصدر سبق ذكره، ص٦٤.
* العصبة لغة قوم الرجل ابوه وابنه ومن اتصل بهما ذكوراً ، اما اصطلاحاً فهي من يرث بدون تقدير (بدون تحديد نصيب معين) مثل الابن والام، وتتكون العصبة من العصب وهو الشده وسموه بذلك لشد بعضهم ازر بعض .
(2021/1/5https//www.islamweb.net/ar/fatwa)
(٢)طارق علي الربيعي ،مصدر سبق ذكره ،ص٦٤.

(٢)حميد حنون خالد ،مصدر سبق ذكره ،ص١٥٥.
(٢)المصدر نفسه ،ص١٥٦.
(٢)محمد فال ولد المجتبى ،"احزاب اليمين الاوربي المتطرف محاولة للفهم"، متاح على الرابط:
http//www.al-nanda.com/misc/more (7-1-2020)
(٢)يزن خلوق محمد، مصدر سبق ذكره، ص.21

(٢)المصدر نفسه ، ص٢٠.
(٢)حميد حنون خالد، مصدر سبق ذكره ، ص١٥٦
(٢)يزن خلوق محمد، مصدر سبق ذكره، ص٢٢
(٣)المصدر نفسه، ص٢٣.
(٣)طارق علي الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص٨٥-٨٧.
الاشارة ان هنالك مجموعة تعاريف للأحزاب السياسية من حيث المدلول :

- من حيث المدلول التنظيمي: الحزب "هو مجموعة ذات كيان خاص فالأحزاب المعاصرة لاتعرف ببرامجها او بطبقة اتباعها اكثر مما تعرف بطبيعة تنظيماتها وتتميز قبل كل شيء بكياناتها وبنيتها"
- اما المدلول الايديولوجي: فالحزب "هو اجتماع اشخاص يعتقدون العقيدة السياسية نفسها"
- اما من حيث المدلول الوظيفي: فالحزب "هو تنظيم دائم يظم مجموعة من الافراد يعملون معاً من اجل ممارسة السلطة سواء كان ذلك بالعمل على تولي السلطة او الاحتفاظ بها وبالوسائل المشروعة"

يزن خلوق محمد، مصدر سبق ذكره،ص١٧-١٩

(٣)يزن خلوق محمد، مصدر سبق ذكره، ص٢٨.
(٣)طارق علي الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص٨٧. للمزيد ينظر موريس ديفرجيه، الاحزاب السياسية، مصدر سبق ذكره، ص٣٦٨-٣٦٩.

(٣)يزن خلوق محمد، مصدر سبق ذكره، ص٢٣-٢٤.
(٣)المصدر نفسه، ص٢٦.
*هو التعبير الحر عن اراء الناخبين او من في حكمهم بالنسبة للمسائل العامة المختلف عليها على ان تكون درجة اقتناع الناخبين بهذه الآراء وثباتهم عليها كافية للتأثير على السياسة العامة والامور ذات الصالح العام وبحيث يكون هذا التعبير ممثلاً لرأي الاغلبية ولرضى الاغلبية. محمد منير حجاب، اساسيات الرأي العام(مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع،١٩٩٨)،ص١٩.

(٣)طارق علي الربيعي، مصدر سبق ذكره،ص٨٩.
*هو ظاهرة سياسية حديثة ظهرت في مطلع القرن العشرين وكان للاشتراكيين دوراً بارزاً في نشؤها ويعبر عن قاعدة شعبية واسعة وغفيره من المجتمع وتحمل اهداف كبرى تترجم طموحات الاغلبية من الشعب فهي تحمل برنامج واسع يهدف الى تطوير المجتمع، وتمتاز بكونها منظمة بشكل جيد، ويكون للأعضاء دوراً اساسياً في تمويلها من خلال

اشتراكات يتم دفعها بصورة منتظمة من قبلهم. موريس ديفرجيه، المدخل الى علم السياسة، ترجمة جمال الاتالسي و سامي الدرزي(دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر والتوزيع، بلا)،ص١٤٩.

(٣)المصدر نفسه، ص٩١.
(٣) الراغب الأصفهاني (ابو القاسم الحسين بن محمد) : المفردات في غريب القران ، دار التراث العربي ، بيروت ، ٥٠٢ هـ ، ص ٢٠٨.
(٣) سورة ق ، الآية (١٨) .
(٤) سورة النساء ، الآية (١).
(٤) جهان سيد احمد، دور السلطة التشريعية في الرقابة على الأموال العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٧.
(٤) حسين على طه ، الرقابة الشعبية وسيلة اسهام الجماهير في السلطة ، رسالة ماجستير ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، ١٩٨١ ، ص ٩١.
(٤)) عمرو هشام ربيع ، الرقابة البرلمانية في النظم السياسية - دراسة مقارنة ، في تجربة مجلس الشعب المصري ، منشورات مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٣١.
(٤) د . وصال نجيب العزاوي و د . احمد عدنان كاظم ، العلاقة بين الحكومة والمعارضة في الدول العربية ، ط١ ، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية ، ص ٤٩

(٤) max weber : Economy and society : Anoutline of interpretive sociology (new york Bedminster press , ١٩٦٨, vol . (١) p.p. ٢٦٥-٢١٠
(٤) حسن مصطفي البحيري : الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتفيذيه كضمان لنفاذ القاعدة الدستورية ، دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق جامعة عين شمس ، ٢٠٠٦ ، ص ٩٠.
(٤) د.عبدالحليم عبدالجليل المغبشي ، مصدر سابق ، ص ٢٨.
(٤) المادة (١/ف١) من دستور الولايات المتحدة الأمريكية لسنة ١٧٨٧.
(٤) المادة (٢/ف١) من دستور الولايات المتحدة الأمريكية لسنة ١٧٨٧.
(٥) المادة (٢/ف١) من دستور الولايات المتحدة الأمريكية لسنة ١٧٨٧ وللمزيد ينظر :
Graham K.Wilson , ' American interest groups in comparative perspective in mark p.petracca the politics of interest groups transformed ' boulder , Colorado west view press, 1992:80-90, P.P: 90-93.

(٥) ينظر المادة (١/ف٣) من دستور الولايات المتحدة الأمريكية السنة ١٧٨٧ المعدل .
(٥) المادة (١/ف٨) من دستور الولايات المتحدة الأمريكية لسنة ١٧٨٧ المعدل .
(٥) المادة (٢/ف ٢) من دستور الولايات المتحدة الأمريكية لسنة ١٧٨٧ المعدل .
(٥) المادة (٢/ف ٢) من دستور الولايات المتحدة الأمريكية لسنة ١٧٨٧ المعدل .
(٥) ملغين إي يوروفسكي، المبادئ الأساسية للديمقراطية ، مقال منشور على شبكة الاتصالات العالمية :
http://www.ncciraq.org/img/doc-AROL-meeting-report doc. تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١٠/١

(٥) د . رافع خضر صالح شبر ، فصل السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام البرلماني ، دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر والبرمجيات ، مصر- الإمارات ، ٢٠١٣ ، ص ٦١.

(٥) د . بدر محمد حسن عامر الجعيدي ، التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام البرلماني ، دراسة مقارنة ط١ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص ١٠٧ .

(٥) مهند ضياء عبد القادر الخزرجي ، الرقابة البرلمانية على إعمال السلطة التنفيذية في العراق ، دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق جامعة النهرين ، ٢٠٠٨ ، ص ١٠ .

(٥) د . عبدالحكيم عبد الجليل المغبشي ، مصدر سابق ، ص٤٣٥.

(٦) د . ماجد راغب الحلو ، الدولة في ميزان الشريعة ، دار المطبوعات الجامعية ، ١٩٩٦ ، ص ٢٦٦ ، والدكتور ثروت بدوي ، النظم السياسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٣٤٥.

(٦) د . عبدالحكيم عبدالجليل المغيشي ، مصدر سابق ، ص٢٤٦.

(٦) Political interest group , in Roger H.Davidson and Walter J.Oleszek , " governing reading and cases in American politics ' , second edition , Washington D.C : CQ Press ,1992: 163- 190.

(٦) حسين على طه ، مرجع سابق ، ص ١٣٨.

(٦) د . إيهاب زكى سلام ، الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني ، دار عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص٢٥٦.

(٦) المادة (٣٨/ أولاً ، ثانياً ، ثالثاً) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.